مقال صحفي للنشر الإخباري

متابعة لشؤون قطاع التموين والمخابز بجمهورية مصر العربية

الموضوع: مناشدة عاجلة لوزير التموين والتجارة الداخلية بشأن منظومة الخصم المباشر
المرجع: وثيقة ومستند "n.jpg_8310859416274444189_4259288157735243_731111241"

أصحاب المخابز ومستودعات الدقيق يطالبون بمهلة شهر لتوفيق الأوضاع وتفعيل الحسابات البنكية للمنظومة الجديدة

تقدم أصحاب المخابز ومستودعات الدقيق في جمهورية مصر العربية بخطاب رسمي ومناشدة عاجلة إلى معالي الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، يلتمسون فيها إرجاء تطبيق منظومة الخصم المباشر الجديدة، والمقرر البدء بها اعتباراً من أول يوليو، وذلك لمنح المنشآت والقطاعات المعنية فرصة كافية لإنهاء الإجراءات البنكية والدورات المستندية المعقدة.

نص المستند الرسمي الوارد في الصورة:

وزارة التموين والتجارة الداخلية
معالي السيد الأستاذ الدكتور / شريف فاروق
وزير التموين والتجارة الداخلية

تحية طيبة وبعد،،،

بناءً على التوجيهات الصادرة بشأن تطبيق منظومة الخصم المباشر والمقرر البدء العمل بها اعتباراً من أول يوليو، والتي تلزم أصحاب المخابز (التي تعمل بالغاز الطبيعي) وأصحاب مستودعات الدقيق بضرورة فتح وتفعيل حسابات بنكية للتعامل المالي مع الوزارة.

نود إحاطة سيادتكم علماً بأن قطاعاً كبيراً من أصحاب المستودعات والمخابز لم يكن لديهم تعاملات مالية مباشرة منذ أكثر من عامين أو حسابات بنكية مفعّلة مع الوزارة مسبقاً، وحيث إن إجراءات فتح الحسابات وتفعيلها والدورة المستندية بين إدارات الوزارة المختلفة تستغرق فترة زمنية تتراوح بين (7 إلى 10 أيام عمل)، فإن الوقت المتبقي غير كافي تماماً لإتمام هذه الإجراءات دون تعطيل سير العمل.

لذا، يتقدم أصحاب المخابز ومستودعات الدقيق بجمهورية مصر العربية بطلب لسيادتكم للموافقة على:

- **منح مهلة كافية ومد تاريخ تفعيل منظومة الخصم المباشر لمدة شهر إضافي.**

ويهدف هذا الطلب إلى منح الجميع فرصة كافية لإنهاء تحديث الحسابات البنكية، وتوفيق الأوضاع، وفض الإشكالات الإدارية والقانونية المتعلقة بنقل الرخص والمواريث، بما يضمن تطبيق المنظومة الجديدة بنجاح ودون أي خلل في منظومة توفير الخبز للمواطنين.

شاكرين لسيادتكم حسن التعاون والدعم المستمر لقطاع المخابز.

مقدمه لسيادتكم:
أصحاب مخابز مصر

أبعاد ومبررات المطلب

تأتي هذه المناشدة في إطار الحرص المشترك بين الوزارة والقطاع الخاص على استقرار منظومة الخبز البلدي المدعم وتجنب أي عوائق إجرائية قد تؤثر سلباً على سلاسل الإمداد اليومية. حيث أوضح الممثلون أن الإشكالات الإدارية والقانونية المرتبطة بنقل الرخص وحالات المواريث تتطلب مدى زمنياً أوسع لتسويتها قانونياً ومصرفياً، مما يجعل مهلة الشهر الإضافي صمام أمان لضمان التحول السلس نحو المنظومة الرقمية والمالية الجديدة.